

الابتكار المالي والنماذج الحديثة لتفعيل دور الوقف في الاقتصاد الجزائري - تجارب دولية -

Financial Innovation and modern models to activate the role of Waqf in Algerian economy -international experiences-

حسناء فراق¹ (1)، عبد القادر قداوي (2)

Ferrag hassna, Abdelkadir Keddaoui

(1) جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر. ferrag.hassna@gmail.com

(2) جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر. aek.keddaoui@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/04/08

تاريخ القبول: 2022/02/26

تاريخ الاستلام: 2022/02/07

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور نماذج الابتكار المالي في تفعيل وتطوير الوقف في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التطرق إلى أهم النماذج الابتكارية الحديثة وتجاربها الدولية، كما تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح آليات وسبل تمكن من النهوض بدور الوقف في الاقتصاد بالجزائر لتحقيق التنمية المنشودة، بناءً على الدروس المستخلصة من التجارب الدولية الرائدة والسبّاقة محل الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن نماذج الابتكار المالي الوقفية الحديثة ساهمت بشكل كبير في تفعيل دور الوقف في الاقتصاد سواء في جانبه التمويلي أو جانبه الاستثماري في كل من ماليزيا والكويت، وبالتالي يمكن تعميم تجربة الابتكارات الوقفية في باقي الدول الإسلامية. كما توصلت الدراسة إلى أن واقع قطاع الأوقاف بالجزائر مازال يشهد تأخراً كبيراً، مما أدى إلى تراجع دوره المنشود في الاقتصاد.

كلمات مفتاحية: الوقف، تفعيل الوقف، الابتكار المالي، الابتكار الوقفي، الوقف في الجزائر.

Abstract:

This research aims to highlight the role of financial innovation models in activating and developing the waqf in Algerian economy, by addressing the most modern innovative and international experiences, this study is also designed to proposing mechanisms and means of enabling the role in the economy in Algeria to achieve the desired development, construction the lessons learned from the leading international experiences and apron study.

The study concluded that modern innovation models have contributed significantly to the activation of the role of Waqf in the economy, whether in its financing or investment side of Malaysia and Kuwait, and therefore the experience of Waqf innovations can be circulated in the rest of the Islamic countries, also its concluded that the reality of the waqf sector in Algeria is still witnessing a large exceptional, resulting in a decline in the desired role in the economy.

Keywords: Waqf, Activation of Waqf, Financial Innovation, Waqf Innovation, Waqf in Algeria.

¹ الباحث المرسل.

1. مقدمة:

يعد الوقف من التبرعات المالية التي أخذت إقبالا ورواجاً كبيراً في مطلع هذا القرن، لكونه يشكل نظاماً مالياً واقتصادياً واجتماعياً واسع الحدود متكامل الجوانب، وموقع القطاع الوقفي ما بين القطاع العام والقطاع الخاص في المجتمعات والدول، وهو ما ساعده على تشكيل إطار اقتصادي اجتماعي ثقافي وسيط باسط ليد العون والتكاتف ومساهم مساهمة مشهود لها في دفع عجلة التنمية المجتمعية والبناء الحضاري في المجتمعات والدول الإسلامية والغربية.

ومن القضايا المستجدة في مجال التمويل الإسلامي التبرعي قضية الابتكار الوقفي، وضرورته لدفع النظم الوقفية في عالمنا العربي والإسلامي نحو التطوير والريادة من جديد، لوضع المؤسسات الوقفية على ناصية رافعات الحضارة والنهضة المرجوة للأمم، وقيادة الابتكار وتهيئة ثقافته في هذا المجال هي أحد أهم الجوانب تحدياً للقادة المعاصرين، إذ أنه لا ينطوي فقط على الفعل الإبداعي المتمثل في توليد أفكار جديدة ولكن أيضاً على التحويل الهادف لهذه الأفكار إلى منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول الإسلامية عرفت الأوقاف عبر مسيرتها التاريخية، إلا أن قطاع الأوقاف فيها ما زال يعاني من مشكلات عديدة إدارية وتنظيمية، بالإضافة لقلّة مردوديته الاقتصادية نتيجة ارتباط معظم الأوقاف في الجزائر ببناء المساجد والسكنات الوظيفية والوقف عليها، ممّا لا شك فيه أنّ هذا يؤثر على الدور التنموي للوقف في الاقتصاد.

وحتى لا تبقى الأوقاف في الجزائر مرهونة ومكبلة بقيود قلة الموارد وشحها خصوصاً مع الوضع الحالي، فسنسعى - بعد دراسة البيئة الوقفية الجزائرية وارتكازاً على التجارب السبّاقة الناجحة - أن نقدّم اقتراحات استثمارية وتمويلية في سبيل تفعيل دور الوقف في الاقتصاد الجزائري. من خلال التمهيد السابق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في صيغة التساؤل الآتي:

فيما تتمثل أهم النماذج الابتكارية المالية الحديثة لتفعيل دور الوقف في الاقتصاد الجزائري؟

- **الأسئلة المتفرعة:** وللإجابة على هذا السؤال تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:
- كيف يمكن أن تساهم النماذج الوقفية الابتكارية الحديثة في تفعيل وتطوير دور الوقف في الاقتصاد؟
- ما هي أهم تجارب النماذج الابتكارية الحديثة في تفعيل الدور التنموي للوقف؟ وما هي الدروس المستفادة منها؟
- كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من التجارب الناجحة في تفعيل مواردها الوقفية؟
- ما هي آليات تفعيل دور الوقف بالجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة، من خلال النماذج الابتكارية الحديثة للنهوض بالوقف؟

● **أهداف الدراسة:** وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- إبراز مفهوم الابتكار المالي في التمويل الإسلامي، ومحاولة ربطه بالوقف؛

- المساهمة في إبراز الصيغ المبتكرة للعمل الوقفي، والتي تتمثل في النماذج الوقفية الحديثة المختلفة وتجاربها الدولية وتوضيح دورها في المساهمة في إحياء دور الوقف في الاقتصاد؛
- دراسة تجربة كلٍّ من دولة الكويت ودولة ماليزيا فيما يخص النماذج الوقفية الحديثة باعتبارها نماذجاً وقفية مبتكرة، والتمعن في مختلف الإجراءات والخطوات من الإنشاء والتسيير والاستثمار واستخلاص أهم النتائج، وذلك لتفعيل دور الوقف في الاقتصاد الجزائري؛
- محاولة تقديم مقترحات وآليات ذات أسس لتفعيل دور الوقف في الجزائر وتثمين موارده تبعاً لما تم الخروج به من التجارب الوقفية المبتكرة حسب البيئة الجزائرية ووفقاً للواقع.

● **تقسيمات الدراسة:** وللإلمام ببحوثات الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث محاور رئيسية هي كالتالي:

- الإطار المفاهيمي للابتكار المالي؛
- أهم نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل الوقف الإسلامي وتجاربها الدولية؛
- سبل تفعيل الوقف في الجزائر على ضوء تجربي الكويت وماليزيا.

2. الإطار المفاهيمي للابتكار المالي

الابتكار المالي أحد القوى المؤثرة المهمة في الأسواق المالية، فهو العملية التي تمثل استخدام المعرفة لإيجاد شيء جديد ومفيد. وقد صار لصيقاً بالمالية الإسلامية بدرجة كبيرة، في مجال التمويل الإسلامي يتطلب المفهوم عناية أكثر نظراً لأهمية موضوعه والحاجة الماسة له.

1.2. تعريف الابتكار المالي في التمويل الإسلامي

يعرّف الابتكار المالي أو الهندسة المالية من وجهة نظر إسلامية بأنه: "مجموعة الإجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية احتياجات المجتمع المالي؛ سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة، أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات مالية بديلة مبتكرة، وتكون قابلة للتنفيذ والتحقيق ضمن قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها.¹

يمكن تعريف الابتكار المالي أو ما يسمى بالهندسة المالية بالآتي:²

¹ قنطقجي، س. م. (2016). **فقه الابتكار المالي بين الثبوت والتهافت**. (ط3). سوريا: مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص46.

² علي، م. أ. (2016). **الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي**. أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الفقه، الجامعة الأردنية: منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص17.

"تصميم وتطوير أدوات وآليات تمويلية متميزة عن تلك الأدوات والآليات السائدة من حيث المصدقية والكفاءة الاقتصادية والمثالية والميزة التنافسية، وصياغة حلول إبداعية معقولة للمشاكل والتحديات واستغلال الفرص التمويلية، كل ذلك في إطار المعايير والضوابط الشرعية".

وما يمكن استخلاصه من هذه التعريفات أن الابتكار المالي من وجهة النظر الإسلامية هو تقديم مقارنة تمويلية جديدة توظفها ضوابط الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق خطوة متقدمة عن تلك التي توفرها التمويلات السائدة، وبمستوى أفضل من الكفاءة والفاعلية، وذلك باستحداث أدوات مالية جديدة، وآليات تمويل جديدة من شأنها تخفيض التكاليف، وابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، كل ذلك في إطار المعايير والضوابط الشرعية.¹

2.2. خصائص الابتكار المالي في التمويل الإسلامي

يمتاز الابتكار المالي في التمويل الإسلامي بالخصائص التالية:

1.2.2. المصدقية الشرعية: يقصد بخاصية المصدقية الشرعية أن تكون المنتجات المالية الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع؛ إذ ليس الهدف الأساسي من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر، وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان، بهدف أن تكون الحلول التي تقدمها الصناعة الإسلامية نموذجاً للاقتصاد الإسلامي.²

2.2.2. الكفاءة الاقتصادية: والمقصود بها تحقيق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية، أو التعاقدية فتسارع الحياة الاقتصادية المعاصرة، والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات يتطلب تطوير أساليب التعامل الاقتصادي إلى أقل حد ممكن من القيود والالتزامات. ويمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسة.³

¹ بوهراوة، س. (1-2 نوفمبر 2016). الابتكار في الاستثمار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية. ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الحادي عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية: سوق رأس المال الإسلامي والصرفية الإسلامية. كوالالمبور، ماليزيا، ص2.

² السويلم، س. إ. (أفريل 2004). صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي. بيت المشورة للتدريب، الكويت، ص17.

³ قاشي، ي. وخلدون، ز. (2018). الابتكار المالي في الصناعة المصرفية الإسلامية وأهميته في دعم التنمية الاقتصادية. مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد2، أفريل 2018، ص ص: 186-194، ص190.

3.2. ضوابط الابتكار المالي في التمويل الإسلامي: نتطرق إليها من خلال ما يلي:¹

1.3.2. ضوابط شرعية: تتمثل في عدم مخالفة الابتكار للشرع، ويعتبر هذا الضابط مُتطلب أساسي ومهم لصياغة منتجات مالية إسلامية، وتتمثل الضوابط الشرعية في: استيعاب العقود التمويلية وفهم خصائصها ومقاصد كل منها، فهم المحرمات المالية التي حرمتها الشريعة، فهم الشروط العامة والمبادئ الشرعية الأساسية لعقود التمويل، إدراك قواعد جمع العقود في الشريعة الإسلامية وكيفية إدخال شروط إضافية عليها.

2.3.2. ضوابط قانونية: تتمثل الشروط والضوابط القانونية للابتكار في أن أي عقد تمويلي سيكون تطبيقه في بلد معين، أو بين مؤسسات في بلدان متعددة، أن يتفق مع جميع المتطلبات القانونية في البلد الذي سيُطبق فيه، أما إذا كان العقد دولياً فلا بد من تحديد المرجعية القانونية لفض المنازعات فيه عندما يستلزم الأمر.

3.3.2. ضوابط عملية وفنية: أي لابد من توفر الشروط العلمية الفنية لأي عقد مبتكر في التمويل الإسلامي، ودراسته بحيث يمكن التعرف على الدور الذي يؤديه باعتباره عقداً جديداً، إضافة إلى كيفية التعامل معه لتحقيق الأهداف التمويلية المتعددة.

4.3.2. ضوابط تسويقية: وتسمى بالضوابط الواقعية التطبيقية، وتقوم هذه الضوابط على دراسة السوق الذي ستُطبق فيه هذا العقد التمويلي المقترح ومدى استجابته للحاجات التمويلية في السوق، وكذلك كيفية تقديمه للمتعاملين وتسويقه بينهم.

4.2. أهمية الابتكار المالي في التمويل الإسلامي:

يعتقد العديد من علماء المالية أن الابتكار المالي يمثل "محرك النمو الاقتصادي"، وتبقى الحاجة لمنهج الابتكار المالي أهميته والتي تتجلى في:²

- تلبية احتياجات الأسواق للأدوات والعمليات المالية، وهي احتياجات متزايدة ومتنوعة؛
- تنويع مصادر الدخل للمؤسسة المالية الإسلامية، وبالتالي تقليل درجة الخطر؛

¹ بوشامة، م. وبركات، س. (2019). نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي غير الربحية إلى واقع عملي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 (العدد 01)، جوان 2019، ص 89.

² قندوز، ع. ك. (2019). الابتكار في الصناعة المالية والإسلامية. (ط1). أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، ص 64.

- مواكبة التطورات الحادثة في عالمي المال والأعمال، وتجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو؛
- تتعدى أهمية الابتكار المالي المؤسسة على شكل فردي، لتشمل النظام ككل والمتكون من مجموع المؤسسات والأسواق والقوانين، حيث يعتبر الابتكار المالي هو القوة الدافعة للنظام المالي؛
- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية وهي التي تتحمل اليوم جزءا من مسؤولية وأمانة النظام الاقتصادي الإسلامي وإثبات جدواه وصلاحيته لكل زمان ومكان؛
- عملية الابتكار المالي مثل محرك الدينامو، يحتاج القوة الدافعة الأولى قبل أن ينتج القوة الدافعة له بشكل ذاتي، إذ يوصل ابتكار ما إلى ابتكار آخر، وتكتسب المؤسسة خبرة في ذلك.

5.2. أنواع المبتكرات المالية:

يحسن الابتكار المالي استمرارية المؤسسات وإمكانية توزيع الموارد على أكبر قدر من المستفيدين؛ وهناك تقسيمات عدة للابتكارات المالية، لعل من أهمها ما يلي:¹

1.5.2. الابتكارات المؤسسية (ابتكارات النظام المالي): هذا النوع من الابتكارات يؤثر في القطاع المالي ككل، ومن ثم في هيكل المؤسسة، يرتبط بإنشاء وإيجاد أنواع جديدة للمؤسسات المالية، من مؤسسات الوساطة المالية أو تغييرات في الإطار الإشرافي والقانوني.

2.5.2. ابتكارات في المنتجات المالية: يُعنى هذا النوع من الابتكارات بإيجاد منتجات مالية جديدة. كما يتضمن إدراج أدوات مالية جديدة قد تكون أدوات تؤدي إلى استقطاب مزيد من الأموال للمؤسسة أو منتج تأميني أو إيجار أو غيره. حيث يتم إدراج الابتكارات المالية في المنتجات لغرض التجاوب مع التغيرات في الطلب في السوق أو لتحسين الكفاءة.

3.5.2. الابتكارات العملية أو التنظيمية: هو إيجاد طرق جديدة للقيام بالأعمال المالية كالمصرفية الالكترونية والطرق الجديدة لإدراج تقنيات المعلومات في القطاع المالي. يغطي هذا النوع من الابتكارات إدراج عمليات تجارية جديدة تؤدي إلى المزيد من الكفاءة، توسع في السوق... الخ. ومن أمثلتها استخدام برامج الحاسب في المعاملات المالية وقواعد البيانات للعملاء وغيره.

¹ قندوز عبد الكريم، مرجع سابق، ص 237.

3. أهم نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل الوقف الإسلامي وتجاربها الدولية

من خلال ما بيناه في المحور السابق حول أهمية الابتكار المالي في التمويل الإسلامي غير الربحي وعلى رأسه الوقف في الاقتصاد الإسلامي، كان لا بد من ترجمة وتفعيل الوقف إلى واقع عملي تنموي، وهذا لا يتأتى إلا من خلال ضرورة ابتكار آليات ونماذج حديثة تسير وتواكب التطورات الحضارية للمجتمع وتلبي احتياجاته، وهذا ما سنحاول أن نبرزه من خلال التطرق إلى أهم النماذج المبتكرة في الأوقاف.

1.3. نموذج التأمين التكافلي الوقفي بجنوب إفريقيا والباكستان:

النموذج الأول المختار في تفعيل وتطوير الأوقاف هو نموذج التأمين التكافلي الوقفي، ونظراً إلى حداثة هذه الصيغة، فإن الكتابات التي تناولت التأمين التكافلي من خلال الوقف لم تُعَنَ بوضع تعريف خاص لهذه الصيغة، حيث عمدت الكتابات في مجملها إلى توضيح مبادئ وإجراءات التأمين التكافلي من خلال الوقف.

ويعرّف الدكتور علي نور التأمين التكافلي الوقفي بأنه: "اتفاق أشخاص معرضين لأخطار متشابهة على تلافي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار من خلال وقف اشتراكهم أو التبرع بها في صندوق وقفي للتأمين، ويدخلون بذلك في جملة الموقوف عليهم، ويؤمن عليهم الصندوق بحسب ما يقتضيه شرط الواقف".¹

ويُعدُّ الدكتور القاضي محمد تقي العثماني الباكستاني أول من طرح فكرة التأمين التكافلي من خلال الوقف والمؤسس لهذا المفهوم الجديد للتأمين التكافلي،² حيث يرى أن من الأسباب والدواعي التي أدت إلى ظهور هذا النموذج هو تحريم التأمين التجاري التقليدي، ومن بعد ذلك طُبّق التأمين الإسلامي بديلاً للتأمين التقليدي على أن يكون التعامل على أساس الالتزام بالتبرع دون المعاوضة، لكن تطبيق ذلك على أساس الالتزام بالتبرع وقع خلاف فقهي فيه بين العلماء وأنه لا ينفك عن باب المعاوضة؛ كما أن هيئة المشتركين في التأمين التكافلي لا تتمتع بشخصية اعتبارية. مما أدى إلى اقتراح نموذج آخر هو التأمين التكافلي على أساس الوقف، الذي يمثل صندوق تكافلي وقفي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة يعترف بها الشرع والقانون؛ ثم إن الوقف يجوز فيه من الشروط ما لا يجوز في غيره، فالمجال فيه أوسع بالنسبة إلى الهبة والتزام التبرع.³

وتتلخص فكرته في إنشاء شركة التأمين الإسلامي لصندوق وقفي -بموارده الموقوفة-، وتعزل جزء من رأس مالها يكون وقفاً على المتضررين من المشتركين في الصندوق حسب لوائح الصندوق وعلى الجهات الخيرية في

¹ نزار، أ. والنور، م. س. (2017). وقف المنقول: حقيقته أنواعه أحكامه وتطبيقه المعاصر على أسهم الوقف. مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد 10 (العدد 16)، أكتوبر 2017، ص 128.

² نفسه، ص 140.

³ راجع العثماني، م. ت. (13-18 سبتمبر 2012). تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف والحاجة الداعية إليه. بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهران: الجزائر، ص (5-6).

النهاية، ويكون ذلك من باب وقف النقود، فيبقى هذا الجزء المعلوم من النقود مستثمرا بالمضاربة، وتدخل الأرباح في الصندوق لأغراض الوقف.¹

ونتيجة للطرح السابق لفكرة التأمين التكافلي الوقفي من خلال الدكتور العثماني، قامت العديد من الدول بتحويلها إلى واقع عملي في صورة شركة تكافل أس إي بجنوب إفريقيا وشركة التأمين التكافلي بباكستان، واللذان تعدّان من الدول الأوائل والوحيدة التي طبقت هذا النموذج من التطبيقات المعاصرة في الابتكار المالي على الوقف.² فظهر تطبيق هذا النموذج أولا في جنوب إفريقيا خلال عام 2002 من طرف شركة تكافل إس أي، والتي تعتبر أول شركة طبقت صيغة الوقف لتقديم خدمات التأمين الإسلامي على مستوى العالم بنجاح، وقد سارت على المبادئ التي أقرها علماء جامعة دار العلوم بكراتشي برئاسة الشيخ محمد تقي العثماني.³

حيث أنشأت هذه الشركة صندوقا وقفيا بمبلغ خمسة آلاف راند، والصندوق له وجود قانوني مستقل لا تملكه الشركة ولا المشتركون، بل يتقدمون إليه بالتبرعات. ومن شروط هذا الوقف أنه يعرض أضرار المشتركين حسب لوائحه، وإن الشركة المنشئة للوقف تأخذ 10% من التبرعات نظير إدارتها للصندوق؛ وإذا وقع نقص في الصندوق بحيث المبالغ الموجودة فيه لم تكف للتعويضات، فإن الشركة هنا تقدم قرضا بلا فائدة إلى الصندوق الذي يسدد القرض بالفائض في المستقبل. وفي حالة كان فائض في الصندوق فإن 10% منه يدفع إلى وجوه البر و 75% يوزع على المشتركين في الصندوق، والباقي يحتفظ به على أساس كونه احتياطي.⁴

ثم تلتها دولة الباكستان التي كانت هي الأخرى من الداعين الأوائل إلى تبني المالية الإسلامية، حيث انطلقت عمليات التكافل فيها بعد صدور قانون مؤسسات التكافل وذلك في عام 2005، وتم تعيين لجنة بورصة الأوراق المالية جهة إشرافية لمراقبة صناعة التكافل.⁵ حيث يعدّ التأمين التكافلي من خلال الوقف والذي يُطلق عليه "نموذج

¹ المرجع نفسه، ص 10.

² بن منصور، ع. وكوديد، س. (3-4 ديسمبر 2012). التأمين التكافلي من خلال الوقف: إشارة إلى تجربة شركة تكافل أس أي بجنوب إفريقيا. ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 15.

³ نزار، أ. والنور، م. س. (2017)، مرجع سابق، ص 337.

⁴ غدة، ع. س. (4-6 مارس 2008). نظام التأمين التكافلي من خلال الوقف بديلا عن التأمين من خلال الالتزام بالتبرع. الندوة العالمية حول التأمين التعاوني من خلال نظام الوقف، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ص 12.

⁵ عابر، س. وبوزوالغ، ن. وشريطي، ع. (17-18 أبريل 2018). تقييم تجربة صندوق التأمين التكافلي الإسلامي من خلال الوقف في السوق التأميني الباكستاني. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الرابع: تفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري. جامعة البليدة، الجزائر، ص 16.

الوكالة والوقف" النموذج المعتمد لدى مشغلي التكافل في باكستان، والتي توجد بها العديد من الشركات التي تطبق هذا النموذج من التأمين الوقفي من بينها ما يلي:¹

الجدول رقم (01): الشركات المساهمة في التأمين التكافلي من خلال الوقف في باكستان

الشركة	التأسيس	نوع التكافل
Pak Kuwait Takaful company Limited	2003	متخصصة في التكافل العام
Pak- Qatar General Takaful	2006	متخصصة في التكافل العام
Pak - Qatar FamilyTakaful	2006	خدمات التكافل العائلي
Takaful Pakistan limited	2006	متخصصة في التكافل العام
Dawood FamilyTakafullimited	2007	خدمات التكافل العائلي

المصدر: نور، 2012، مرجع سابق، ص 346.

من خلال ما تم التطرق إليه يُمكن القول إن نموذج التأمين التكافلي الوقفي قد أوجد مجالا للنهوض بالوقف في الواقع العملي بالجمع والتكامل بين التأمين والوقف في صورة تأسيس شركات تأمين وقفية بديلة عن شركات التأمين التكافلي القائمة على الالتزام بالتبرع، وما من شأن هذا النوع من التأمين أن يساهم في تقديم خدمات التأمين الخيري للفقراء والمحتاجين، وتوفير التأمين الصحي والتكافل العائلي.

2.3. نموذج تقنية البلوكشين في تمويل الوقف شركة فنتيرا بسنغافورة نموذجا:

ظهر هذا النموذج نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة في الاقتصاد الرقمي، وظهور التكنولوجيا المالية Fintech، فطرح فكرة إمكانية مساهمة سلسلة الكتل وتقنيات البلوكشين في القطاع الخيري كالوقف والزكاة؛ إذ ستكون بمثابة نافذة العالم للابتكارات والاختراعات في عالم الانترنت.

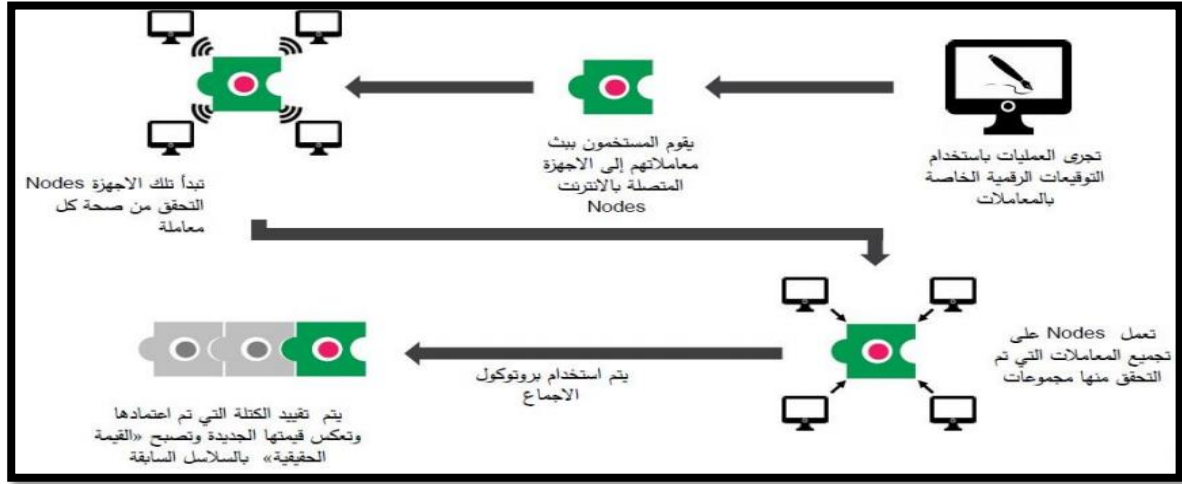
وتعرف تقنية البلوكشين أو سلسلة الثقة بأنها: "عبارة عن قاعدة بيانات تستخدم آلية التشفير لبناء سجل دفع إلكتروني لا مركزي مترابط من البيانات بشكل تراثي تاريخي غير قابل للتعديل أو التلاعب، ويمتاز بالشفافية والسرعة والسهولة في إجراء العمليات كما يوفر إمكانية مشاركة الأطراف المعنية به في بنائه والتأكد من صحته والمحافظة عليه بحسب الأنظمة والتعليمات ذاتية التشغيل المبنية للاستخدام".²

¹ نزار، أ. والنور، م. س. (2017)، المرجع نفسه، ص 346.

² الشاطر، م. م. (ماي 2019). تقنية سلسلة البلوكشين (الكتل) وتأثيراتها على قطاع التمويل الإسلامي: دراسة وصفية. مجلة بحوث وتطبيقات في المالية الإسلامية، المجلد 03 (العدد 02)، 2019، ص ص. 126-150، ص 130.

وتعرفها جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) بأنها: "تقنية أو نظام تستخدم قاعدة بيانات موزعة تقوم بتنظيم البيانات في السجلات (الكتل) التي لها التحقق من التشفير ولها طابع زمني وترتبط بالسجلات السابقة، تحافظ باستمرار على قاعدة متزايدة من سجلات البيانات ضد التلاعب أو التعديل حتى من جانب المشغلين من مخزني البيانات في العقد".¹

الشكل رقم (01): طريقة عمل تقنية البلوكشين



المصدر: النازل، أ. (2020). تقنية البلوكشين وأثرها في المعاملات المالية المعاصرة: دراسة فقهية. مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية. المجلد 6 (العدد 3)، جويلية 2020، ص 46.

أما عن تقنية البلوكشين لتمويل الوقف فهي تقنية حديثة فتحت طرق جديدة في جمع الأموال تقوم على أساس التمويل الجماعي، من خلال جمع العديد من الأموال عبر الأنترنت عبر عدد كبير من الناس إما على سبيل التبرع أو القرض الحسن، أو عن طريق الاستثمار، وذلك لغرض ممارسة تمويل مشروع وقفي جديد، أو مشروع وقفي قائم.²

وبالنسبة إلى تفعيل هذه الفكرة إلى واقع عملي، فقد قامت شركة فنتيرا بسنغافورة بتطبيق هذه التقنية مستعملة قوة تكنولوجيا المعلومات في ربط المجتمعات مع بعضها البعض، لتجديد وإحياء وتطوير الأوقاف؛ وهي منصة تهدف إلى استخدام التكنولوجيا في الأوقاف، التي من شأنها الاستفادة من مجموعة كبيرة من الأصول غير المستغلة في جميع أنحاء العالم الإسلامي. حيث طورت Finterra منصة للتمويل الجماعي تستخدم تقنية البلوكشين

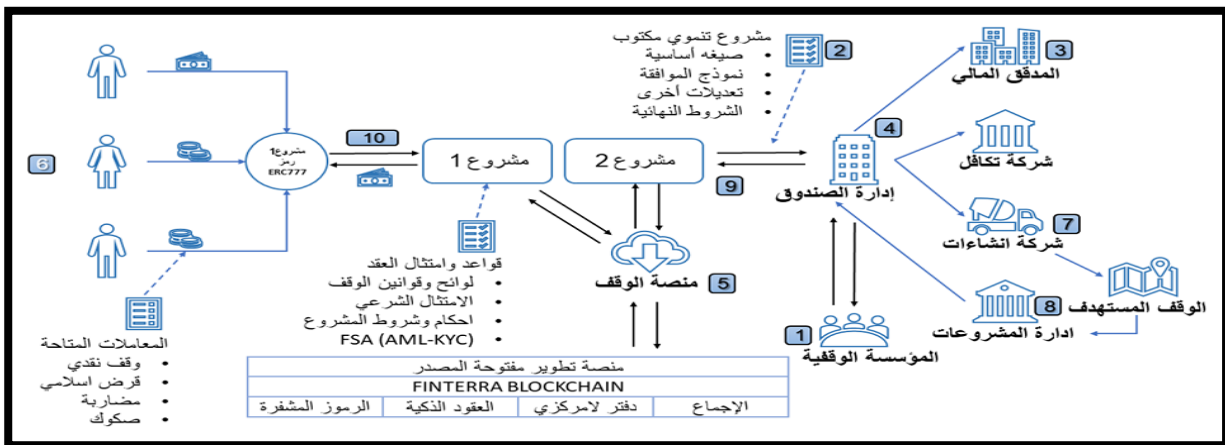
¹ سيد، س. (2018). تقنية البلوكشين وفرص استخدامها في المكتبات. ورقة خلفية مقدمة ضمن متطلبات مقرر قاعة بحث في تكنولوجيا المعلومات، ص 1.

² Rashid, S. Kh. (2018). *Potential of Waqf in Contemporary World*. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economy, vol 31, num 2, July 2018, p14.

لإنشاء عقود ذكية ترتبط بمشاريع محددة للأوقاف. ويكون ذلك بتوفير وسيلة أكثر فاعلية لجمع الأموال، وإدارة ونقل ملكية الوقف، ويكون ذلك عن طريق تلقي تبرعات من المسلمين لتشغيل مشاريع اجتماعية، كالمساجد والمدارس وبرامج الرعاية الاجتماعية، والتي تحاول تغيير التضاريس المالية في نهج التمويل الجماعي وتطوير الوقف؛ ويتوقع أن تكون فنتيرا رائداً عالمياً في الجيل القادم من التكنولوجيا المالية.¹

ويمكن توضيح خطوات عمل سلسلة الأوقاف لفنتيرا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تقنية البلوكشين لتمويل الأوقاف فتيرا



المصدر: ساسي، ح. (2019). استخدام تطبيقات البلوكشين لتطوير الأصول الوقفية: منصة شركة فتيبرا نموذجاً. مجلة الإسلام في آسيا. المجلد 16 (العدد 03)، ديسمبر 2019، ص 156.

وتمثل الأرقام الموجودة في الشكل طريقة جمع الأموال لتمويل مشروع وقفي من خلال سلسلة الأوقاف
فنتيرا، وفيما يلي شرح لهذه الأرقام:²

- (1): يقوم مجلس الوقف بتحديد وإتاحة أصل الأرض الوقفية الصالحة للاستثمار، والتي يرغب في إنشاء المشروع الوقفي عليها؛
- (2): كتابة ورقة المشروع التنموي لتغطية الأرض الصغيرة، ودراسة الجدوى، وبناء خطة المشروع، وتقدير تكاليف المشروع، وأدوات التمويل الموصى بها؛
- (3): تعيين مدقق مستقل يراجع ويصادق على مقترح المشروع المقدم من الهيئة؛

¹ ساسي، ح. (أفريل 2018). الاستفادة من الوقف باستخدام تقنية البلوكشين: منصة FINTERRA نموذجاً. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. (العدد 71). أفريل 2018، ص12.

² Rashid, opcit, p (57-58)

- (4): بعد ذلك يتم إشراك مدير صندوق مرخص -والذي يكون عادة مصرف- لإطلاق حساب لتطوير مشروع الوقف المحدد، وذلك عبر بيع رموز التشفير إلى المستثمرين المؤهلين على المستوى العالمي؛
- (5): تقوم منصة Finterra بإطلاق الرموز لكل مشروع Waqf Chain مقابل رأس المال المطلوب رفعه. يقوم المستثمرون المعنيون بشراء الرمز، وبعد ذلك يتم وضع الأموال المجمعة في حساب مضمون من قبل إدارة الصندوق. وفي الوقت الذي يشتري فيه المستثمرون الرمز، يحصلون على خيار بشأن أداة التمويل المسموح لهم باستخدامها، وتحتوي سلسلة الوقف على أربعة أدوات: الوقف النقدي، القرض الحسن، المضاربة، الصكوك؛
- (6): بمجرد الوصول إلى رأس المال المطلوب، تُعين إدارة الصندوق شركة بناء للبدء في بناء وتطوير المشروع؛
- (7): عند اكتمال البناء، تُعين إدارة الصندوق إدارة للمشروعات لتشغيل وصيانة الأصول؛
- (8): تقوم إدارة الصندوق بتحصيل الإيرادات الناتجة عن الموجودات؛
- (9): يتم جمع الدخل أو الإيرادات المجمعة بعد ذلك من المستثمرين على أساس الأداة المالية الإسلامية المستخدمة والأحكام والشروط الأساسية.

3.3. نموذج الصناديق الوقفية بالكويت تجربة رائدة للعمل الخيري:

النموذج الثالث من نماذج الابتكار المالي في الأوقاف هو نموذج الصناديق الوقفية، ويمكن تعريفها بأنها: "عبارة عن وعاء ادخاري تجمع فيه الأموال من جهات مختلفة باستعمال آليات حشد الموارد المتنوعة من خلال التبرع، أو عن طريق إصدار أسهم أو صكوك، أو من خلال المنصات الإلكترونية لحشد الموارد من قبل الجمهور، ويقوم الصندوق بحبس هذه الأموال واستثمارها وإنفاق ريعها على أغراض الوقف المحددة في شرط الواقف أو وثيقة الاشتراك في الصندوق لتحقيق النفع للأفراد والمجتمع".¹

ومن التجارب الدولية النموذجية التي قامت بتطبيق هذا النموذج من التمويل الإسلامي عن طريق الوقف تجربة الصناديق الوقفية بالكويت، والتي تُعدُّ من التجارب المعاصرة والرائدة في هذا المجال، ولقد حرصت الأمانة العامة للأوقاف بالكويت منذ إنشائها باعتبارها الجهة المسؤولة عن إدارة هذه الصناديق، إلى العمل وفق اتجاهين أولهما: استثمار الأموال الموقوفة وتنميتها، وثانيهما: الدعوة إلى إقامة أوقاف جديدة من خلال صناديق متخصصة.²

¹ علي، أ. م. (17 أكتوبر 2017)، مرجع سابق، ص 3.

² نفسه، ص 5.

وفي الواقع التطبيقي لهذا النموذج من الوقف، تحوز دولة الكويت على العديد من الصناديق الوقفية، تنوّعت في وظائفها وأهدافها، وهي على الشكل التالي:¹

1. الصندوق الوقفي لرعاية المعاقين والفئات الخاصة؛

2. الصندوق الوقفي للثقافة والفكر؛

3. الصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه؛

4. الصندوق الوقفي للتنمية العلمية؛

5. الصندوق الوقفي لرعاية الأسرة؛

6. الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة؛

7. الصندوق الوقفي للتنمية الصحية؛

8. الصندوق الوقفي لرعاية المساجد؛

9. الصندوق الوقفي للتعاون الإسلامي؛

10. الصندوق الوقفي للتنمية المجتمعية؛

11. الصندوق الوقفي للدعوة والإغاثة.

4.3. نموذج الوساطة المصرفية الإسلامية للبنوك الإسلامية من خلال الوقف بماليزيا:

النموذج الرابع من النماذج الابتكارية المالية الحديثة لتفعيل وتطوير الأوقاف هو نموذج الوساطة المصرفية للبنوك الإسلامية أو الدور الاقتصادي والاجتماعي للبنوك الإسلامية.

وتعود أسباب ظهور ونشأة هذا النوع من الابتكار المالي القائم على الأوقاف إلى رؤية جديدة في المالية الإسلامية منبثقة ومبنية على الوساطة المبنية على القيم VBI. هذه الرؤية قدمها البنك المركزي الماليزي في مارس 2018 وهي وظيفة وساطة مصرفية مبنية على القيم تهدف إلى تحقيق النتائج المرجوة من الامتثال لمقاصد الشريعة

¹ عبد الباقي، إ. م. (2006). دور الوقف في تنمية المجتمع المدني نموذج الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت. رسالة دكتوراه، سلسلة الرسائل الجامعية (3)، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ص (196-197).

الإسلامية من خلال الممارسات والسلوك والعروض التي تولد تأثيرا إيجابيا ومستداماً على الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وبما يتماشى مع العوائد المستدامة للمساهمين وأصحاب المصالح.¹

ونتيجة لهذه الرؤية والإستراتيجية قامت العديد من المصارف الإسلامية في ماليزيا بتطبيقها تحقيقا لمسؤوليتها الاجتماعية، وتحقيق للتكامل بين المصرفية الإسلامية والوقف، وأخذت هذه الوساطة المصرفية العديد من الأشكال كتمويل الأصول الوقفية، أو توفير السيولة من خلال الحسابات الوقفية للأفراد والمؤسسات لوقف نقودها أو الاستثمار.²

وفي الواقع التطبيقي قامت العديد من المصارف الإسلامية بدعم الوقف في جانبه الاستثماري والتمويلي من خلال نموذج الوساطة المصرفية الوقفية، ونذكر من هذه المصارف: بنك إسلام ماليزيا، وبنك معاملات، وتحالف ستة بنوك إسلامية بإنشاء صندوق وقفي دعماً للمجتمع المسلم وهي:³

- Bank Islam Malaysia;
- Bank Muamalat;
- Affin Islamic Bank;
- Bank Kerjasama Rakyat;
- Maybank Islamic;
- RHB Islamic.

ولقد تنوّعت إسهامات المصارف الإسلامية في ذلك بتمويل الأصول الوقفية، أو تطويرها، أو استثمار النقود الوقفية المجمعة لديها في مشاريع تنموية في قطاعات الصحة والتعليم والاستثمار، أو إصدار منتجات وقفية.

4. سبل تفعيل الوقف في الجزائر على ضوء تجربي الكويت وماليزيا

بعد أن استعرضنا في المحاور السابقة العديد من تجارب النماذج الوقفية الحديثة خاصة في كل من دولة الكويت ودولة ماليزيا التي أبرزت نجاحات متتالية ومستمرة في الأوقاف، سواء ما تعلق منها بالأسهم الوقفية، الصناديق الوقفية أو المؤسسات الوقفية الرائدة. وما كان غرضنا في ذلك إلا للاستفادة من تلك التجارب واستجلاء ما قامت به من إجراءات واستبيانات ما شرّعته من قوانين وتنظيمات، وكيف عملت لإخراج فكرتها إلى الواقع وحصول مرادها وبلوغ مرامها من النجاح على المستوى الخيري التكافلي والاقتصادي التنموي في مجتمعاتها.

¹ بوشامة، م. وبركات، س. (2019)، مرجع سابق، ص 93.

² صوالحي، ي. (1-2 أكتوبر 2018). الإطار المقاصدي للاستثمار المسؤول اجتماعيا والوساطة المالية القائمة على القيم. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية: التمويل الاجتماعي الإسلامي الواقع وآفاق المستقبل. الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ص 13.

³ نفسه، ص 110.

ولأجل ذلك يتعين علينا أن ندرس الوضع الحالي للأوقاف في الجزائر ونحلل واقع هذه الوضعية وأدواتها، ثم نستخلص ونقدم مقترحات ذات صبغة اقتصادية خيرية لتطوير الأوقاف في الجزائر بناء على التجارب التي مرت معنا سابقا.

1.4. واقع قطاع الأوقاف في الجزائر وكيفية تفعيل دوره في الاقتصاد

من أجل إلقاء نظرة شاملة على الأوقاف الجزائرية كان لابد لنا من معرفة مميزاتها وخصائصها، والتطورات المختلفة التي شهدتها، ومختلف الأملاك الوقفية وحصيلة إيراداتها.

1.1.4. نبذة تاريخية عن الأوقاف في الجزائر

مر الوقف الجزائري بالعديد من المراحل منها: مرحلة الازدهار والنماء، والتي كانت في العهد العثماني ومن ثم مرحلة الاستعمار الفرنسي، هذه الأخيرة التي شهدت فيها الأوقاف تراجعاً ملحوظاً، بسبب ما تعرضت له من نهب وسلب بغية إضعافها والحيلولة دون تأديتها لوظيفتها المنشودة، أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة الجزائر المستقلة، والتي شهدت العودة التدريجية للدور الذي تقوم به الأوقاف رغم ما واجهته من فراغ قانوني، حتى صدر قانون الأوقاف 10/91 الذي أعطى دفعاً جديداً للوقف وحدد المعالم المختلفة المتعلقة به.¹

اكتسبت الأوقاف أهمية كبيرة خاصة في أواخر العهد العثماني، فكانت الثروة الوقفية في هذه الفترة عظيمة ومتنوعة شملت عدداً كبيراً من الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، غير أن هذا الكم الهائل من الممتلكات سرعان ما امتدت إليه يد المحتل وعملت على تطويقها. فنظام الأوقاف في نظر سلطات الاحتلال الفرنسي يتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري وهكذا استمرت القوانين الجائرة والمخططات الهادفة لتصفية مؤسسات الأوقاف بالجزائر.²

ومع بداية الاستقلال واجهت الدولة الجزائرية فراغاً قانونياً جعل من مهمة القيام بالثروة الوقفية وغيرها من الأمور من الصعب تصليحها، فكانت الانطلاقة الفعلية في حماية الممتلكات الوقفية وإصلاح حالها إلى صدور دستور

¹ بن عزة، ه. (2015). إحياء نظام الوقف في الجزائر: نماذج علمية لاستثمار الوقف. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جوان 2015، ص 125.

² بوثلجة، ع. وبن عزة، ه. (2017). الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة لتجارب دولية ناجحة وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، جوان 2017، ص 139. (بتصرف)

1989 الذي نص في المادة 49 منه، على أن الأملاك الوقفية وأملاك الجمعيات الخيرية معترف بها ويحمي القانون تخصيصها، وبذلك أصبحت تتمتع بالحماية القانونية الدستورية.¹

2.1.4. مميزات الوقف الجزائري: إن للوقف الجزائري خصائص عدة وميزات يمكن ذكرها بإيجاز في النقاط التالية:²

- يتميز الوعاء الوقفي بالتنوع، فهو يضم الأراضي العقارية المختلفة صالحة للبناء وأخرى للفلاحة، المحلات التجارية، بساتين الأشجار المثمرة، محطات البترين، المطاعم، كما تمتد الأملاك الوقفية إلى المطاعم والمغاسل، النوادي، الحمامات، وكذا السينما وغيرها؛
- تحتل العقارات حصة الأسد من حجم الأملاك الوقفية الجزائرية، مما يجعل سيولتها ضعيفة هذا من جانب، أما من الجانب الآخر فهي تحافظ على قيمتها مع مرور الزمن؛
- نقص الصيانة، حتى أن بعضها يحتاج إلى إعادة بناء من جديد، نظراً لما أصابها نتيجة لقدمها، وهو ما يقلل من إيراداتها ودورها التنموي؛
- غياب المرجعية الوقفية لمعظم الأملاك الوقفية في الجزائر، مما جعل جهود القائمين على الأوقاف تنصرف إلى البحث والتنقيب عليها؛
- تعرض الكثير من الأوقاف إلى الاعتداء، النهب والاستيلاء، خاصة في فترة الاستعمار الفرنسي، وما نتج عن الثورة الزراعية من ضياع للعديد من الأملاك الوقفية، خاصة وأن الوقف الجزائري شهد في تلك الفترة فراغاً قانونياً؛
- خاصية التأبيد، فالأوقاف الجزائرية موقوفة على التأبيد، مما يجعل من استمرارية الوقف مسألة جوهرية؛

¹ كوديد، س. وزروقي، أ. (6-7 أكتوبر 2015). الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها نظام الوقف للمساهمة في التنمية. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول: الاستثمار الوقفي واقع وتحديات-. جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص. 190. (بتصرف).

² عز الدين شرون، (2016): "مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية -دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، ص 255.

■ تتمتع الأوقاف بالشخصية المعنوية، فهي ليست ملكاً لأشخاص طبيعيين أو معنويين، مما يكسب الأملاك حماية قانونية، شرعية واجتماعية؛

3.1.4. حصيلة الأملاك الوقفية وتطورها:

قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بمجرد وحصر الأملاك الوقفية على المستوى الوطني وما زالت تسعى جاهدة لذلك، من خلال إنشاء بطاقة وطنية للأملاك الوقفية وسجلات الجرد وتحيينها سنوياً، ونظراً لطبيعة العمل التقني فقد تم التعاقد مع مكاتب عقارية قصد القيام بمسح للأملاك الوقفية وإعداد تقارير جزئية لها، وقد أسفرت عملية الإحصاء على النتائج التي سنبينها في الجدول التالي:

جدول رقم (02): حوصلة الأملاك الوقفية بالجزائر إلى غاية 31 ديسمبر 2016

نوع الملك الوقفي	العدد	النسبة المئوية %
محلات تجارية	1450	13,68
مرشات وحمامات	615	5,80
سكنات وظيفية	5392	50,85
سكنات	1394	13,15
أراضي فلاحية	599	5,65
أراضي يضاء	191	1,80
أراضي مبنية	644	6,07
مرائب	35	0,33
مستودعات ومخازن	21	0,2
بساتين	116	1,09
مدارس قرآنية	7	0,07
مكتبات	7	0,07
مكاتب	33	0,31
أملاك أخرى	99	0,93
المجموع	10603	100%

المصدر: هيليس، (2020). الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بناءً على تجارب بعض الدول. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الحلفة، الجزائر، ص165.

وبناءً على الإحصائيات المبينة في هذا الجدول والذي يتضمن إحصاء تفصيلي لطبيعة الأملاك الوقفية وعددها، نستخلص الملاحظات التالية:

- تمثل السكنات أكبر نسبة من الأملاك الوقفية بمعدل 60% تقريبا حيث أن أغلبها سكنات وظيفية ملحقة بمساجد، لا ينتج عنها أية مردود؛
- الملاحظ أيضا أن تركيبة الأصول الوقفية أغلبها عبارة عن عقارات، رغم جهود الوزارة لتنويع الوعاء الوقفي؛
- نلاحظ أنه لم يرد ذكر المساجد والتي تحتل أكبر حصة من حجم الأملاك الوقفية الجزائرية، حيث أن عدد المساجد وحدها يفوق عدد الأملاك الوقفية الأخرى مجتمعة، هذا ما يؤكد أن الثقافة الوقفية لدى الجزائريين تقتصر على وقف المساجد وما يتعلق بها؛
- تطور الأملاك الوقفية وزيادتها نتيجة لجهود الوزارة في البحث والاسترجاع وحصر الأملاك الوقفية خاصة في السنوات الأخيرة؛
- يتميز الوعاء الوقفي بالجزائر بالتنوع الكبير كما هو موضح في الجدول، وهذا التنوع يصعب من مهمة تسييره بالنظر إلى الطابع المركزي لإدارة الأملاك الوقفية، واقتصار الإدارة المحلية لها على مكتب واحد فقط تابع لمصلحة الإرشاد والشعائر الدينية والأوقاف؛
- نسبة كبيرة من الأملاك الوقفية بالجزائر عبارة عن عقارات مبنية، حيث تمثل المحلات التجارية والسكنات والحمامات ما نسبته 83,5%، جزء كبير منها غير مستغل أو مستغل بصيغة الإيجار وبمبالغ رمزية، وهذا ما يفسر ضعف إيراداتها كما سنبينه لاحقا.

4.1.4. إيرادات الأملاك الوقفية ومصارف إنفاقها:

رغم أن الجزائر تتوفر على 10.603 ملك وقفي حسب إحصاء سنة 2016 م، إلا أن إيراداتها تبقى ضعيفة جدا، هذا راجع لأن جل الأملاك الوقفية هي عبارة عن عقارات كالسكنات والمحلات والأراضي فهي تستغل غالبا بصيغة الإيجار وبمبالغ رمزية مستغل وبعضها غير مستغل، وهذا ما تؤكده حصيلة إيرادات الأملاك الوقفية الموضحة في الجدول أدناه والذي يوضح إيرادات الأملاك الوقفية منذ سنة 1999م إلى غاية 2016م.

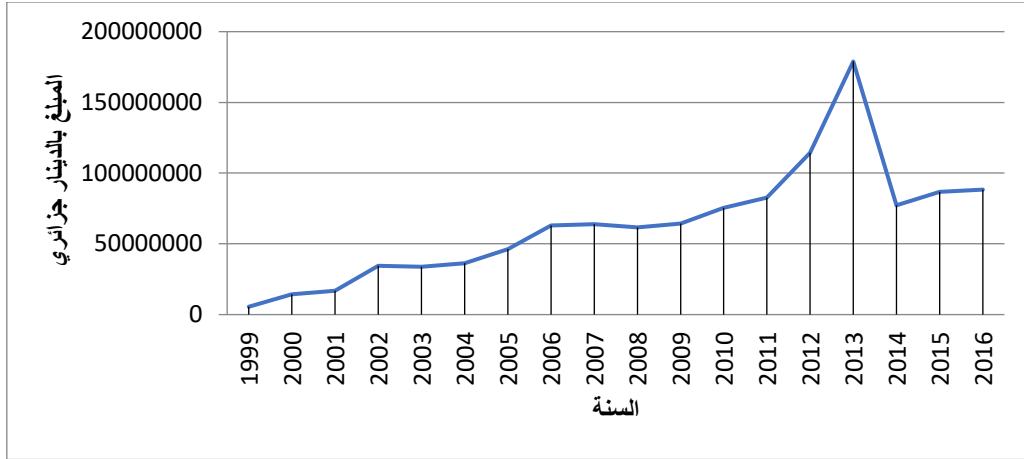
جدول رقم (03): تطور الإيرادات الوقفية من سنة 1999 إلى غاية 2016م الوحدة: (دج)

السنة	المبلغ	الزيادة	نسبة الزيادة %
1999	5.547.270,80	-	-
2000	14.289.070,51	8.741.799,71	157,59%
2001	16.932.066,85	2.642.996,34	18,50%
2002	34.441.821,33	17.509.754,48	103,41%
2003	33.867.684,58	574.136,75-	1,67%-
2004	36.221.522,68	2.353.838,10	6,95%
2005	46.319.388,44	10.097.865,76	27,88%
2006	62.976.489,11	16.657.100,67	35,96%
2007	63.801.464,36	826.975,25	1,31%
2008	61.742.771,45	2.060.692,91-	3,23%-
2009	64.443.475,75	2.700.704,30	4,37%
2010	75.421.198,01	10.977.722,26	17,03%
2011	82.634.048,00	7.212.849,99	9,56%
2012	114.385.419,54	31.751.371,54	38,42%
2013	178.891.359,89	64.505.940,35	56,39%
2014	77.149.786,15	101.741.573,74-	56,87%-
2015	86.741.199,53	9.591.413,38	12,43%
2016	88.401.660,59	1.660.461,06	1,91%
المجموع العام	1.144.209.697,57	-	-

المصدر: دهيليس، س.(2020)، مرجع سابق، ص174.

نلاحظ من خلال هذا الجدول الارتفاع المستمر للإيرادات الوقفية من سنة لأخرى، وهذا راجع لتزايد الأصول الوقفية نتيجة البحث المتواصل من طرف الوزارة لاسترجاع كل الأملاك الوقفية، باستثناء بعض السنوات التي شهدت انخفاض، إلا أن وتيرة الزيادة ضعيفة جدا وغير مرضية لا ترقى للمستوى المطلوب، وهذا الأمر الذي يوضح الجانب المظلم في كيفية استثمار هذا الكم الهائل من الأملاك الوقفية التي تعتبر معطلة بسبب غياب إستراتيجية واضحة لاستغلالها، ويرجع هذا النقص في إيراداتها لأسباب عديدة أهمها أن أغلب هذه الموارد الوقفية عبارة عن عقارات وقفية بعضها مستغل وبعض الآخر غير مستغل، ويغلب على تركيبها الطابع السكني فمعظم عوائد الأملاك الوقفية تأتي من صيغة الإيجار، سواء إيجار السكنات الوظيفية الملحقة بالمساجد بمبلغ رمزي، أو إيجار المحلات التجارية أو الأراضي الفلاحية، وكلها ذات عوائد إيجارية محدودة لا تعطي أي إيراد كبير.

الشكل رقم (03): مراحل تطور الإيرادات الوقفية ما بين سنتي 1999م و2016م



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (3).

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الإيرادات الوقفية في تطور مستمر لكن بنسب ضئيلة، لتعاود الانخفاض سنة 2014 فقد شهدت انخفاض كبير 56,87%، وهذا راجع لأسباب غير معروفة.

من خلال كل ما سبق يتضح أن القطاع الوقفي في الجزائر لا يزال بعيداً ومتخلفاً عن الأساليب والصيغ الحديثة للاستثمار الوقفي للعديد من الأسباب القانونية والإدارية وحتى الاقتصادية، غير أن الجهود في السنوات الأخيرة تبين على وجود نية نحو تطوير هذا القطاع بما يخدم التنمية. وسنحاول من خلال العنصر الموالي تبيان الدروس المستفادة من التجارب الناجحة التي سبق التطرق لها، ومعرفة إمكانية تطبيق الجزائر لهذه الدروس للنهوض بالقطاع الوقفي الجزائري وتفعيل دوره في الاقتصاد.

2.4. ما يستفاد من تجربتي الكويت وماليزيا في تفعيل دور الوقف في الاقتصاد بالجزائر:

1.2.4. ما يستفاد من تجربة الكويت:

إن التجربة الكويتية تجربة سبّاقة رائدة ومميّزة، لا من حيث إنشاء الصناديق الوقفية وتسييرها فحسب، بل من حيث إنشاء الأمانة العامة للأوقاف وخطوات ذلك وتشريعاته ومواردها ونشاطاتها ونتائجها وعلاقتها بالحكومة وبالجهات المؤسسية والشعبية. وإذا كان لنا من تعليق على مجمل حصيلة التجربة الكويتية للنهوض بالوقف، فهو يركز أساساً في استخلاص الخصائص الرئيسية لهذه التجربة التي كانت أحد الأسباب الرئيسية لهذا الإنجاز الكبير، ومن مجمل العرض السابق للتجربة الوقفية الكويتية يمكن استخلاص النقاط التالية:

- تميّزت الأمانة العامة للأوقاف ببنائها المؤسسي القوي، حيث بدأت في إيجاد الهيكل التنظيمي والإداري الذي يوزع المسؤوليات ويحدد المهام المقرونة بخطة زمنية وتصورات منهجية وسياسات تنفيذية ودراسات ميدانية، وبدأت بحصر الأوقاف وتوثيق حججها ومواردها وجهات صرفها.

- تم استحداث قنوات للمشاركة الشعبية في الوقف بقدر المستطاع، تمثلت في الصناديق الوقفية لصرف ريعها في تنمية المجتمع وخدمة أفرادها، بعد تحضير النظام العام الذي يحكمها وإقراره من قبل لجان الأمانة.
- لقد ساهمت الصناديق الوقفية من خلال مصارفها بشكل مباشر في دعم الموازنة العامة للدولة حيث عملت على سد الثغرات التي يخلفها نقص التمويل الحكومي من خلال توفير العديد من الاحتياجات في مجالات الصحة والدين والتعليم وغيرها.
- ينبغي بناء علاقات تعاون وعمل مشترك بين الأجهزة الحكومية الرسمية والمؤسسة الربحية كالمؤسسات الإنتاجية، والخيرية كالجمعيات والشعبية، وحتى مع الجهات الإعلامية للتوعية والتسويق.
- ترسيخ نسق القيم المشتركة والحرص على تنمية العلاقات مع الواقفين من خلال الاتصال بهم واستطلاع آرائهم واستشارتهم وحضورهم عند توزيع العوائد، ورعاية مصالحهم والتقيّد بشروطهم، إضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية للواقفين الجدد.
- تنويع المحفظة الاستثمارية للموارد الوقفية من عقارات وإنشاء مؤسسات وأوراق مالية إسلامية ومحافظة استثمارية وصيغ استثمارية، وعدم الاقتصار على الإيجار بل ينبغي الاستفادة من المشاركة والمضاربة والاستصناع وباقي الصيغ، وترشيد المصاريف وتفعيل الجودة والحوكمة والشفافية والإفصاح ومختلف عوامل استمرارية ونجاح المؤسسة.
- التركيز على الاحتراف التخصصي، فالأمانة تحرص على تكوين وتأهيل الكوادر البشرية بما يضمن حسن تسيير الأمانة عامة والصناديق الوقفية على وجه الخصوص، في المجال الإداري وتقنيات التسيير والمحاسبة والرقابة والإعلام الآلي والتسيير المالي ودراسات المشاريع واللغة الأجنبية وغيرها.
- كثافة الإنجاز المؤسسي، ويتجلى ذلك فيما حققته التجربة الوقفية الكويتية المعاصرة منذ تأسيس الأمانة العامة، والتي تعتبر نقلة نوعية ليس فقط في العمل الوقفي بل هي نقلة نوعية على صعيد العمل الإسلامي ككل، والتي شكلت رؤية إستراتيجية للنهوض بالدور التنموي للوقف.
- الإبداع والابتكار، فلقد ركزت الأمانة العامة على حث العاملين فيها والمتعاملين معها —وخصوصاً المشاركين في الصناديق والمشاريع الوقفية— على الإبداع والابتكار والنظر في كل ما هو جديد، ودراسة جدواه ومن ثم تبنيه، والتطورات الكبيرة التي أحدثتها الأمانة في أساليب ومناهج الاستثمار الوقفي وفي أساليب وطرق الإنفاق الوقفي وتوظيفه في خدمة الأهداف التنموية تدل على ذلك.

■ الموازنة بين الأصالة والتجديد، إن هذه الحركة السريعة المكثفة نحو التغيير والإبداع والابتكار في التجربة الوقفية الكويتية لم تكن دون ضابط، بل كانت حركة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت ملتزمة بتحقيق التوازن الدقيق بين حتمية التقيد بالأصول والثوابت الشرعية وضرورة التجاوب مع المعطيات المستجدة من خلال الصيغ التطبيقية المبتكرة، وهذا هو أحد المعايير المؤسسية الذي يجعل الأمانة العامة في دولة الكويت تنطلق بثبات واطمئنان في حركتها وفي استهدافها التغيير.

■ استيعاب النظام المؤسسي للعاملين، فقد وضعت الأمانة العامة للأوقاف هذه القيمة المؤسسية كأساس لحركة العمل في مختلف جوانبه، فالمهم أن تتكسر للمؤسسة ونظامها شخصية ذاتية يدور في فلكها العاملون مهما اختلف موقعهم الإداري، وألا يترك خروج أحدهم من العمل في الأمانة فراغاً مؤسسياً.

■ التأصيل العلمي، فالأمانة العامة للأوقاف اهتمت اهتماماً بالغاً بتأصيل عملها علمياً في كافة جوانبه، ولعل هذا هو السند الرئيسي للجرأة في أعمال التغيير التي شهدتها تجربتها، وأيضاً السبب في إعطاء قوة دفع للعمل والإسراع بإنجازاته. هذا وللتأصيل العلمي - كأحد خصائص التجربة الوقفية الكويتية - شواهد أهمها: إجراء الكثير من البحوث والدراسات التي تغطي الجوانب الشرعية والفنية للعمل الوقفي، المشاركة النشطة في العديد من الفاعليات والمؤتمرات العلمية داخل الكويت وخارجها، انتهاج أسلوب التفكير العلمي عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتأسيس المشروعات وتنفيذها، الحرص على جماعية العمل، مما يوفر قدراً كبيراً من الموضوعية في دراسة المشكلات والاقتراحات.

2.2.4. ما يستفاد من تجربة ماليزيا:

تتماز التجربة الماليزية أنها تجربة وقفية إسلامية غير عربية، دفعهم للأوقاف حبهم للإسلام والتزامهم بتعاليمه ومراعاتهم لقيمته التكافلية التعاونية الخيرية، ونحسبها تجربة نابعة من عمق إيمانهم بالحلول الإسلامية في معالجة احتياجات الأفراد، وتوفير حاجاتهم من منطلق التكافل والتضامن بين المسلمين بعضهم بعضاً. ويمكن أن نخلص إلى مجموعة من الدروس المميّزة في هذه التجربة، لتكون معالماً ننتفع بها في النهوض بموارد الأوقاف في الجزائر، منها:

■ التجربة الماليزية شكلت نموذجاً للتفاعل والانسجام ما بين المؤسسة الوقفية وبيئتها الخارجية، واستفادت وتفاعلت إيجابياً مع نهضة الدولة والتي أصابت عدة مجالات رئيسية فيها، لاسيما المجال الاقتصادي والبيئة الاستثمارية والتقنية التي عززت من حضورها في المجتمع المحلي.

■ قامت الحكومة المركزية بتأسيس دائرة للوقف أطلق عليها اسم جواهر JAWHAR، ثم أسست مؤسسة الوقف الوطنية، ومهمتها تطوير ملف الوقف النقدي في الولايات.

- ضرورة تقسيم الأراضي والعقارات الوقفية، على حسب طبيعة المشاريع الاستثمارية التي تناسبها، وهذا ما ينعكس على مردودها المالي -العوائد النقدية- هذه الأخيرة التي تستغل في الجوانب التنموية المختلفة.
- استفادت الأوقاف من البيئة الاقتصادية التي امتازت بها ماليزيا خلال العقود الماضية، لاسيما عندما نجحت في استقطاب صناعة المالية الإسلامية، وأثر ذلك إيجابياً على المؤسسة الوقفية، ولعل تجارب صندوق الحج، بنك إسلام ماليزيا، بنك معاملات، أثر إيجابياً في تطور الأداء الوقفي.
- ساهمت بعض المؤسسات المالية من خلال دعمها لفكرة الوقف في المجتمع الماليزي في زيادة الوعي، والتأثير في التنمية الاجتماعية، كما في تجربة بنك معاملات الذي أسس إدارة للوقف، ومجموعة جوهور بارو الاستثمارية من خلال ذراعها وقف النور، وبنك CIMB الذي أسهم في تأسيس صكوك المشاريع الوقفية.
- تنوعت الأوقاف النقدية من أسهم وقفية وصكوك وقفية، وتعددت أوجه صرفه على المساجد ومدارس دينية وعلى الجانب الصحي (كعيادات ومراكز غسيل الكلى) والتكافلي على الفقراء والمحتاجين.
- ما يميز تجربة الصناديق الوقفية التبرعية في ماليزيا هو تنوع آليات جمع وتعبئة موارد الصندوق الوقفي والتي تنوعت لتشمل: تنقل الواقف المتبرع للمكتب، المساهمة من خلال حوالة بريدية، المساهمة من خلال شيكات في أي فرع من فروع البنك أو أي مؤسسة مالية في ماليزيا، إضافة إلى المساهمة من خلال الخصم من راتب الواقف المتبرع (الاقتطاعات من المرتبات)، التبرع من خلال الودائع المصرفية والدفع عبر الإنترنت، وتعيين وكلاء لتلقي الأوقاف التبرعية المدفوعة من الجمهور إلى المجلس الديني وغيرها، مما يخفف التكاليف ويزيد من الحصيلة المجمعة. وكلها طرق حديثة ينبغي الحرص على العمل بها وتوفيرها للجمهور المتبرع في الجزائر.
- ضرورة وضع خطط تنموية تبين الإستراتيجية المتبعة لتطوير وتفعيل دور الأوقاف في التنمية.
- قامت ماليزيا بالاستفادة من السوق المالي لتطوير استثمار الوقف عن طريق الأسهم والصكوك الوقفية.
- التجربة الوقفية في مجال التعليم بماليزيا تطورت، ولكنها متباينة، ولعل الأفضل من بين الجامعات الماليزية تجربة جامعة التكنولوجيا UTM في جوهور بارو، ثم تجارب متفرقة ومتفاوتة لبعض الجامعات الماليزية.
- إن استقطاب أموال الوقف من خلال الصندوق وتوجيهها لخدمة التنمية الاجتماعية المستدامة في ماليزيا، قد خفف العبء على ميزانية الدولة فيما يخص الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم، كما أن توفير مناصب شغل للطلبة قد خفف من نسبة البطالة.

- استفادت المؤسسة الوقفية أيضاً من تسهيلات البيئة الخارجية للتقنيات الحديثة في فترة مبكرة، ولعل في تجربة الأوقاف والبلوكشين التي نشأت في البيئة المالية إضافة مميزة لقطاع الأوقاف في العالم الإسلامي.

3.4. آليات تفعيل دور الوقف بالجزائر لتحقيق التنمية في الاقتصاد:

يمكن للوقف أن يكون رافداً للتنمية الاقتصادية، إذا ما أعيد إحياء دوره التنموي عن طريق تبني الصيغ والأساليب المستجدة في العمل الوقفي، والتي تتماشى مع متطلبات العصر الحالي، وعليه سأحاول من خلال هذا العرض اقتراح جملة من الآليات والأساليب التي يمكن أن تؤدي لتفعيل دور الوقف بالجزائر للوصول إلى التنمية المنشودة، والتي من شأنها النهوض بالوقف في الجزائر والتي نوجزها في النقاط التالية:

- التوجه نحو أكثر مؤسسية في إدارة الأوقاف، يتعين علينا إعادة النظر في الهيكل الإداري المسير لممتلكات وأموال الأوقاف في الجزائر، وذلك بإيجاد بناء مؤسسي مستقل يكون قادراً على تسيير الأوقاف بكفاءة وفعالية، ووفق منهج علمي معاصر، الذي من شأنه أن يكسر الروتين القديم ويضفي جواً حديثاً للعمل الوقفي، ويتميز بالتخصص وتوزيع المهام بدقة، كما يتميز بالمرونة في العمل والتوجه بالهادف الدائم نحو التطوير والتحسين. وذلك من أجل دور فعال وأكثر إسهاماً للوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- توفير الغطاء التشريعي المناسب للوقف النقدي، وذلك بتعديل قانون الأوقاف 91-10 أو بسن القوانين التي تنظم عملية جمعه وتبين أساليب استثماره؛

- إصدار لوائح تنظيمية إضافية في قانون الأوقاف الجزائري، تحدد طرق جمع الأوقاف النقدية، وتوضح بدقة كيفية استغلالها واستثمارها ومصارفها؛

- منح امتيازات ضريبية وجبائية لإيرادات الوقف النقدي وأرباحه؛

- إنشاء حسابات مصرفية وكذا حسابات بريدية على المستوى المحلي لتجميع الأموال الوقفية؛

- استغلال جميع وسائل الإعلام المتاحة المرئية والمسموعة والمكتوبة وكذا الشبكات الاجتماعية، من أجل الترويج والتعريف بالوقف وإبراز دوره في التنمية؛

- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لجمع أموال الوقف عن طريق الانترنت وابتكار تطبيقات تسهل على الجزائريين عملية إيقاف أموالهم؛

- عقد اتفاقيات مع مشغلي الهواتف (موبيليس، جيزي، وأوريدو) لإتاحة إمكانية المساهمة في الوقف النقدي عبر إرسال رسائل نصية قصيرة SMS؛
- إتاحة إمكانية خصم مبالغ نقدية من رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين بمبالغ صغيرة وتحويلها لحساب الأوقاف النقدية؛
- الاستفادة من وقف النقود عن طريق تجميعها وتشكيل محافظ استثمارية أو إنشاء صناديق استثمارية، يتم استثمارها بعقد المضاربة أو غيرها في مشاريع واستثمارات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، تعود بالنفع على المجتمع وتوزع أرباحها على الجهات الموقوف عليها، ويمكن تجميع الأموال الوقفية عن طريق الصيغ المستحدثة لوقف النقود كالصكوك والأسهم الوقفية؛
- إصدار أسهم وقفية بمبالغ صغيرة قد تكون بمبلغ 100 دج وإتاحة الفرصة لجميع فئات المجتمع للمساهمة بأموالهم في الوقف النقدي؛
- عقد الندوات والمؤتمرات وإعداد برامج إذاعية وتلفزيونية لمناقشة وتعريف وتوعية المجتمع حول الوقف النقدي؛
- ضرورة تكوين المورد البشري تكويناً متخصصاً وتأهيله وتدريبه في مجال الأوقاف عموماً؛
- إنشاء لجان استثمارية متخصصة لتقديم المشورة والاقتراحات فيما يخص جانب الاستثمار الوقفي؛
- عقد اتفاقيات مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وذلك لدراسة المشروعات الصغيرة وتقديم الأموال الموقوفة لتمويل هذه المشروعات بصيغة الاستثمار، مما يسهل تنميتها وتزايد حجمها.
- إمكانية طرح صكوك وقفية تشاركية في بورصة الجزائر تفعيلاً للتمويل الخيري العالمي التشاركي للأوقاف النقدية، وجذباً للموارد وتوفيراً للتمويل وتحسيناً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها في الجزائر؛
- توفير البيئة المناسبة بسهولة ويسر من خلال تعديل القوانين والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح يجذب أصحاب رؤوس الأموال والمؤسسات للمشاركة في تعبئة الصناديق الوقفية في الجزائر، بما يعزز المسؤولية الاجتماعية لمختلف أطراف المجتمع المدني؛
- ضرورة تطبيق مبادئ وأسس الحوكمة على الصناديق الوقفية، لضمان النزاهة والشفافية وذلك لمحاربة الفساد وزيادة ثقة الواقفين.

5. خاتمة:

في سياق بحثنا هذا، عرفنا أهمية الابتكار الوقفي باعتباره محركاً هاماً في سير الأمم والحضارات نحو التقدم والازدهار، مما استدعى ذلك تطوير الأوقاف بما يتناسب وحاجة الناس ومتطلبات حياتهم في كل زمان ومكان وبحسب حاجاتهم وظروفهم، ليستلزم التفكير بسبل جديدة وصور جديدة للأوقاف تفي بكل ذلك. وقد اتضح واقعياً ومن خلال التطبيق العملي بما بينته التجارب الوقفية إمكانية إقامة مؤسسات وقفية مستقلة بذاتها، ومشاريع وصيغ استثمارية بالصناديق الوقفية والصكوك الوقفية، والتأمين التكافلي الوقفي من خلال المساهمة الجماعية وفتح باب التشارك والتبرع للأفراد والمؤسسات. ومن هذا المنطلق ومن خلال الدراسة التي قمنا بها، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي تتضمن في ثناياها بعض التوصيات والاقتراحات:

1.5. النتائج:

- ساهمت الابتكارات المالية في التمويل الإسلامي في بروز عدد من المنتجات المالية لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة، وإيجاد حلول للمشكلات التمويلية، من خلال تحقيق الكفاءة الشرعية والاقتصادية لكل منتج، معتمدة على مبادئ مختلفة؛
- اجتهد الكثير من النظار والباحثون، كما اجتهدت بعض الهيئات والمؤسسات المعنية بالأوقاف في اقتراح مجالات مبتكرة تدعو الحاجة لها للنهوض بالفكر الوقفي؛
- تعتبر الصناديق الوقفية، التأمين التكافلي الوقفي، الوساطة المصرفية الوقفية، ومنصات التمويل الجماعي كمنصة البلوكشين لتمويل الوقف أبرز الابتكارات المالية الإسلامية في قطاع الأوقاف ذات النفع العام والتأثير البالغ نظراً لكفاءتها الاقتصادية والشرعية؛
- تعتبر النماذج الوقفية الحديثة مبتكرات مرنة لها القدرة على الاستجابة للمتغيرات المالية والاقتصادية العالمية، وقد برز دورها في تطوير التمويل الإسلامي غير الربحي بصفة عامة والوقف خاصة، كما برز دورها في التمويل المستدام أو المسؤول من خلال تلبية متطلبات الاستثمار المستدام. وبذلك فهي تصنف ضمن أجود المبتكرات المالية؛
- يهدف الابتكار الوقفي لإتاحة الوقف لجميع فئات المجتمع والمؤسسات مهما كان حجمها، وعدم اقتصره على أصحاب الثروات الكبيرة من خلال أي نوع من الأصول غير التقليدية -عينية أو معنوية- وعدم اقتصر هذه الأصول على المباني والأراضي كما هو الحال في الوقف التقليدي؛
- اعتمدت الكويت على الصناديق والمشاريع الوقفية كصيغة استثمار الأوقاف، التي تقوم على نوع من الاستقلالية في الإدارة تكفلها إدارة الأمانة العامة للأوقاف؛

- استفادت الأوقاف المالية من البيئة الاقتصادية التي امتازت بها ماليزيا خلال العقود الماضية، لاسيما عندما نجحت في استقطاب صناعة المالية الإسلامية، وأثر ذلك إيجابياً على المؤسسة الوقفية ولعل تجارب صندوق الحج، بنك إسلام ماليزيا، بنك معاملات، أثر إيجابياً في تطوير الأداء الوقفي؛
 - على الرغم من كون الوعاء الوقفي في الجزائر يمتاز بالتنوع، إلا أن الواقع المعاصر لقطاع الأوقاف بالجزائر يشهد تأخراً كبيراً وتراجعاً عن تأدية دوره التنموي في الاقتصاد والمجتمع، بسبب تراكم العديد من المشاكل وكثرة المعوقات التي تواجهه ونتيجة لغياب إرادة سياسية وقانونية حقيقية لتنميته وتطويره؛
 - اعتمدت وقامت التجارب التي أوردناها بالدراسة والتحليل على أسس ومرتكزات، هي ما ينبغي أن تكون بالنسبة لنا في الجزائر دوافع ومتطلبات لتفعيل الأوقاف الجزائرية وتفعيل دورها في الاقتصاد.
- 2.5. التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة يمكن طرح بعض التوصيات هي كالآتي:
- ضرورة مواصلة إيجاد الحلول في التمويل الإسلامي غير الربحي من خلال نماذج تمويلية أخرى كنماذج الزكاة، والقرض الحسن وغيرها؛
 - ضرورة مسايرة البيئة القانونية لمثل هذه التطورات والابتكارات خاصة الصكوك الوقفية، الصناديق الوقفية وتقنيات البلوكشين؛
 - إقامة شراكات وتعاون بين مؤسسات الأوقاف ومؤسسات التمويل الإسلامي الربحية؛
 - ضرورة تكامل مؤسسات التمويل الإسلامي الربحي كالمصارف الإسلامية ومؤسسات التأمين التكافلي مع مؤسسات التمويل الإسلامي غير الربحي كمؤسسات الأوقاف ومؤسسات الزكاة والقرض الحسن؛
 - وضع نظام حوكمة رشيدة يلائم الإطار التكاملي للقطاعين، والمحافظة على أصحاب المصالح، مما يمكن من الاستغلال الأمثل للأصول الوقفية خصوصاً المجردة منها؛
 - وضع آلية للإعفاء الضريبي للنشاط الوقفي الذي تمارسه مختلف المؤسسات الوقفية والبنوك الإسلامية، ليكون جاذباً للاستثمارات الوقفية الحديثة خصوصاً التي تمتّ للابتكارات الوقفية والوقف الإلكتروني بصفة؛
 - وضع مقاربات عملية للابتكار في الوقف على سكتها المهنية وهيئة ما يلزم لها لتنتج أفكاراً يتم رعايتها وتطويرها لخدمة المجتمع والنهوض بالاقتصاد؛

- ضرورة إنشاء مؤسسة وقفية في الجزائر مستقلة إداريا وماليا عن الوزارة، والعمل على تهيئة وتحقيق مختلف المتطلبات التشريعية والتنظيمية والتقنية والاجتماعية لتتولى المؤسسة المستقلة إدارة شؤون الأوقاف إدارة هادفة وناجحة بما تتضمنه من أساليب متقدمة ذات نتائج كالحوكمة؛
- ضرورة تكوين المختصين والنظار تكوينا متخصصا ومن قبل جهات ذات دراية في المجال الوقفي، ورفع درجات التأهيل الشرعي والفني والمالي للعاملين في حقل الوقف؛
- تشجيع الأعمال البحثية والإسهامات العلمية وتثمين جهود الباحثين في مجال تفعيل الوقف في المجتمع، والعمل على تبني توصياتهم واقتراحاتهم ميدانيا؛
- ينبغي توجيه مؤتمرات وأبحاث الوقف إلى فضاء بحثي جديد مثل علاقة الأوقاف بالاقتصاد، علاقة الوقف بالاختراعات، علاقة الوقف بالطب، علاقة الوقف بالتكنولوجيا، وغيرها من العلوم والمجالات التي تفتح آفاقاً جديدة للوقف ودوره في الاقتصاد؛
- الاستفادة من الدروس التي عاشها العالم بسبب تفشي وباء كورونا، فلا بد من إعادة النظر في الأوقاف، بحيث يتم تطويرها لتواكب المستجدات والظروف الطارئة، وتنويع الاستثمار والانتقال بالوقف من حيز الإسعاف للمجتمع إلى الإبداع، ومن ضيق الواقع إلى النظرة المستقبلية الممتدة.

6. قائمة المراجع:

• أولا- المراجع العربية:

1. بن عزة، ه. (2015). إحياء نظام الوقف في الجزائر: نماذج عالمية لاستثمار الوقف. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جوان 2015، ص ص: 113-142.
2. بن منصور، ع. وكوديد، س. (3-4 ديسمبر 2012). التأمين التكافلي من خلال الوقف: إشارة إلى تجربة شركة تكافل أس آي بجنوب إفريقيا. ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير. جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف.
3. بوثلجة، ع. وبن عزة، ه. (2017). الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة لتجارب دولية ناجحة وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، جوان 2017، ص ص: 125-149.

4. بوشامة، م. وبركات، س. (2019). نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي غير الربحية إلى واقع عملي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 (العدد 01)، جوان 2019، ص ص: 87-100.
5. بوهراوة، س. (1-2 نوفمبر 2016). الابتكار في الاستثمار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية. ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الحادي عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية: سوق رأس المال الإسلامي والصرفية الإسلامية. كوالالمبور، ماليزيا.
6. دهيليس، س. (2020). الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بناءً على تجارب بعض الدول. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
7. ساسي، ح. (2019). استخدام تطبيقات البلوكشين لتطوير الأصول الوقفية: منصة شركة فنتيرا نموذجاً. مجلة الإسلام في آسيا. المجلد 16 (العدد 03)، ديسمبر 2019، ص ص: 142-160.
8. ساسي، ح. (أفريل 2018). الاستفادة من الوقف باستخدام تقنية البلوكشين: منصة FINTERRA نموذجاً. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. (العدد 71). أفريل 2018.
9. السويلم، س. إ. (أفريل 2004). صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي. بيت المشورة للتدريب، الكويت.
10. سيد، س. (2018). تقنية البلوكشين وفرص استخدامها في المكتبات. ورقة خلفية مقدمة ضمن متطلبات مقرر قاعة بحث في تكنولوجيا المعلومات.
11. الشاطر، م. م. (ماي 2019). تقنية سلسلة البلوكشين (الكتل) وتأثيراتها على قطاع التمويل الإسلامي: دراسة وصفية. مجلة بحوث وتطبيقات في المالية الإسلامية، المجلد 03 (العدد 02)، 2019، ص ص: 126-150.
12. شرون، ع. (2016). مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية -دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
13. صوالحي، ي. (1-2 أكتوبر 2018). الإطار المقاصدي للاستثمار المسؤول اجتماعياً والوساطة المالية القائمة على القيم. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية: التمويل الاجتماعي الإسلامي الواقع وآفاق المستقبل. الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.
14. صوالحي، ي. (2017). تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية. مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية. المجلد 08 (العدد 02)، ديسمبر 2017، ص ص: 85-118.

15. عابر، س. وبوزوالغ، ن. وشريطي، ع. (17-18 أفريل 2018). تقييم تجربة صندوق للتأمين التكافلي الإسلامي من خلال الوقف في السوق التأميني الباكستاني. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي للدول الرابع: تفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري. جامعة البليدة، الجزائر.
16. العثماني، م. ت. (13-18 سبتمبر 2012). تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف والحاجة الداعية إليه. بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهران: الجزائر.
17. علي، أ. م. (17 أكتوبر 2017). الصناديق الوقفية في الدول الإسلامية. المؤتمر الإسلامي للأوقاف. مكة المكرمة: السعودية.
18. علي، م. أ. (2016). الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي. أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الفقه، الجامعة الأردنية: منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.
19. علي، ن. (2012). التأمين التكافلي من خلال الوقف: دراسة فقهية تطبيقية معاصرة. (ط1). الرياض، السعودية: دار التذميرية للنشر والتوزيع.
20. غدة، ع. س. (4-6 مارس 2008). نظام التأمين التكافلي من خلال الوقف بديلا عن التأمين من خلال الالتزام بالتبرع. الندوة العالمية حول التأمين التعاوني من خلال نظام الوقف، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.
21. قاشي، ي. وخلدون، ز. (2018). الابتكار المالي في الصناعة المصرفية الإسلامية وأهميته في دعم التنمية الاقتصادية. مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 2، أفريل 2018، ص: 186-194.
22. قندوز، ع. ك. (2019). الابتكار في الصناعة المالية والإسلامية. (ط1). أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
23. قندوز، ع. ك. (2019). مراجعة علمية لنظريات الابتكار المالي. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10 (العدد 02)، جوان 2019، ص: 233-251.
24. قندوز، ع. (2019). المالية الإسلامية. أبو ظبي، الإمارات: صندوق النقد العربي.
25. قنطقجي، س. م. (2016). فقه الابتكار المالي بين الثبوت والتهافت. (ط3). سوريا: مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.

26. كوديد، س. (6-7 أكتوبر 2015). الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها نظام الوقف للمساهمة في التنمية. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: الاستثمار الوقفي واقع وتحديات-. جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

27. النازل، أ. (2020). تقنية البلوكشين وأثرها في المعاملات المالية المعاصرة: دراسة فقهية. مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية. المجلد 6 (العدد 3)، جويلية 2020، ص ص. 40-70.

● ثانيا- المراجع الأجنبية:

28. Rashid, S. Kh. (2018). **Potential of Waqf in Contemporary World.** Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economy, vol 31, num 2, July 2018, pp: 53- 69.